تجارب الدول في مكافحة التصحر

اولا /تجربة مكافحة التصحر وزيادة الانتاج الزراعي وتحسين المستوى المعيشي والبيئي في إقليم منغوليا الداخلية

هل يمكن حقاً محاربة التصحر واستعادة اللون الأخضر على مساحات من الأراضي أكلها الرمل الأصفر؟ في ضل البحث عن نماذج مضيئة لمحاربة التصحر. وقد أثبت الصينيون أن استعادة اللون الأخضر أمر ممكن وليس مستحيلاً.

طبقاً للإحصاءات الدولية لدى اتفاقية مكافحة التصحر، في كل دقيقة يضاف إلى سكان العالم ١٥٠ فرداً جديداً، ويموت بسبب الجوع ١٦ فرداً منهم ١٢ طفلاً، ويفقد ٢٣ هكتاراً من الأراضي بسبب عوامل التصحر و١٠ هكتارات بسبب تدهور نوعية التربة و٢٥ هكتاراً من الغابات والأشجار. وقد عددت واجاكي موانجي، مسؤولة الإعلام في الاتفاقية، تحديات يواجهها العالم خلال العقود المقبلة. فمن المتوقع أن يصل تعداد سكان الأرض الى ٩ بلايين نسمة بحلول ٢٠٥٠، وأن يزيد الطلب على الغذاء بنسبة ٥٠ في المئة بحلول ٢٠٣٠ مقارنة بما هو متوفر الآن، وأن يزيد الطلب على الطاقة بنسبة ٤٥ في المئة، وعلى المياه بنسبة ٣٥ في المئة.

ومن أجل تلبية الطلب المتزايد على الغذاء، يجب زراعة نحو ١٢٠ مليون هكتار إضافية من الأراضي، ما يعادل مساحة دولة مثل جنوب افريقيا. وفي الوقت الراهن، فإن ١,٥ بليون نسمة يتسببون من خلال قطع الأشجار في تهديد الأمن المائي والغذائي العالمي بسبب السياسات المحلية الخاطئة، ما يضاعف المخاطر البيئية التي تهدد العالم.

لذلك كان من المهم التعرف على التجربة الصينية في محاربة التصحر، باعتبار أن آسيا تعد أكثر قارات العالم تأثراً بالظاهرة ولا سيما في منطقتها الوسطى.

سياسة غير مسبوقة

على مدى خمسة عقود، وضعت الصين برنامجاً وطنياً للحد من التصحر، خصوصاً في الإقليم الشمالي المقابل لوسط آسيا حيث تأثرت الأراضي بشكل كبير.

يقول كزو كينج، نائب مدير المكتب الوطني لمحاربة التصحر، إن هناك مشاريع عدة في شمال البلاد تحمل اسم «مشروع السور الأخضر» للحد من عوامل التصحر والتغيرات الإيكولوجية في المزارع والغابات. وذلك من خلال برامج التثقيف والتوعية للمزارعين، والمزج بين التقنيات الحديثة والتقليدية في الزراعة، والاستعانة بسلالات نباتية معدلة وراثياً تقاوم نقص المياه وظروف المناخ الصحراوي. وينفذ المشروع بالتعاون مع جامعة سيول وهيئة الغابات في كوريا الجنوبية والعديد من الدول. وأوضح كزو أن نتائج العمل الدؤوب بدأت تتضح في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت معدلات التصحر وازدادت رقعة الأراضي الزراعية بنسبة ١٠ في المئة. ومن المتوقع تقلص الأراضي الصحراوية بشكل كبير في شمال الصين بحلول سنة ٢٠٢٠.

خلال زيارة إلى مزارع تايبنجدي، أوضح المسؤولون المحليون أنهم عندما بدأوا مشروع محاربة التصحر وجدوا أنفسهم يتطرقون لعدة ملفات وقضايا في وقت واحد. فمحاربة التصحر تعني بالتبعية محاربة الفقر والحفاظ على التنوع البيولوجي. وتقول جيا جزياوجزيا، مديرة مكتب محاربة التصحر في إقليم منغوليا الداخلية، إن التصحر الذي ضرب الإقليم تسبب في هجرة العديد من المزارعين من قراهم، إضافة الى نفوق المواشي بسبب نقص المياه والغذاء. ونظراً لأن القوانين الصينية لا تسمح للمواطنين بامتلاك الأراضي، فقد طرحت الصين سياسة جديدة غير مسبوقة لتشجيع المزارعين على اقتحام الجبال الصحراوية المحيطة بالمزارع، من خلال عقد اتفاقات مقاولة معهم لتشجير الصحراء وتثبيت التربة في مقابل المال، إضافة الى منحهم حق امتلاك الأرض وتوريثها لأولادهم.

تلك السياسات الاقتصادية المنفتحة في دولة شيوعية كانت أحد الحلول المثلى التي دفعت آلاف المزارعين للتعامل مع مشكلة التصحر وتحسين ظروفهم المالية

والاجتماعية. ومما يؤكد على ذلك أن الدخل السنوي للمزارع ارتفع من ٣٠٠ يوان (٥٠ دولاراً) عام ١٩٩٠ الى ١٠ آلاف يوان (١٧٠٠ دولار) عام ٢٠١٠، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على المستوى التعليمي والصحي لأسر المزارعين ونوعية حياتهم. إضافة إلى ذلك، تحولت الصحراء الى مزارع لإنتاج الفواكه. أما على المستوى البيئي، فقد ساهمت زراعة الأشجار في إبطاء سرعة الرياح بنسب تتراوح بين ٤٠ و٥٤ في المئة، إضافة الى زيادة معدلات الرطوبة بنسبة ٧ في المئة، مما ساهم في عودة التنوع البيولوجي الى المنطقة بعدما انخفض بفعل عوامل التصحر.

وطبقاً لمشروع مكافحة التصحر في منطقة وينجنيوت الشمالية الممتدة على مدى ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضي الصحراوية، تم تقسيم العمل الى مرحلتين. تطلبت المرحلة الأولى الخروج إلى المناطق الصحراوية المحيطة بالمزارع، وطرح مشاريع «تثبيت التربة» على المزارعين حيث يتولى كل مزارع زراعة أنواع من النباتات والشجيرات الصغيرة على هيئة مربعات.

وتضيف جيا جزياوجزيا أنه، على مستوى الصين، تعد مشاريع محاربة التصحر في إقليم منغوليا الداخلية الأنجح، نظراً للتوافق والعمل المشترك بين المزارعين والخبراء والتقنيين. وفي السنوات الأخيرة تم تكريم العديد من مزارعي شي فونغ على المستوى القومي، ومنهم تسين هوا الذي تحدث خلال ندوة الصحافيين والخبراء عن تجربته الشخصية على مدى عقدين، وتحوله من مزارع بسيط الى رمز الصين في التصدي للتصحر.

على رغم صعوبة نقل التجربة الصينية إلى دول أخرى نظراً لطبيعة النظام السياسي والاجتماعي للصين، إلا أنها تعد إحدى النقاط المضيئة محلياً ودولياً. فقد أثبتت أنه يمكن تحقيق ربح اقتصادي من المشاريع البيئية وتحسين نوعية الحياة لآلاف المزارعين. وهذا يتوافق مع ما تم طرحه في قمة ريو +٢٠ من اتفاقات لمحاربة التصحر، ومنها خفض معدلات التصحر وتدهور الأراضي والغابات الى صفر بحلول

سنة ٢٠٣٠ من خلال تشجيع المشاريع الوطنية وتبادل الخبرات التقنية بين الدول، إضافة الى أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢١ بشأن التصدي لقضايا البيئة ومنها قضية مكافحة التصحر.

تعد تجربة الصين في مختلف المجالات مثل مكافحة التصحر وتغير المناخ، اهتماما متزايدا في الأمم المتحدة، حسبما صرحت مسؤولة بالأمم المتحدة لوكالة أنباء ((شينخوا)) في مقابلة أجريت معها مؤخرا.

وبدأت جيا شياو شيا، مسؤولة برنامج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، العمل مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ في مدينة بون بجنوب غربي ألمانيا حيث يقع ثالث أكبر مجمع للأمم المتحدة في أوروبا.

وقالت إنها سمعت الكثير من المحادثات التي أجريت باللغة الصينية في الوقت الحاضر في مبنى الأمم المتحدة الرمادي على ضفاف نهر الراين، وأدركت أن تجربة الصين وخبراتها في مختلف المجالات محل ترحيب ومناقشة على نطاق واسع.

وفي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، اجتذبت جهود الصين وإنجازاتها في مكافحة التصحر انتباه زملاء جيا الأجانب، حيث استكشفت الصين طرقا للجمع بين الحوكمة الإيكولوجية وتحسين معيشة الشعب.

وقالت جيا "إذا أراد أحد الزملاء بعض الاقتراحات أو الأفكار الجديدة لمشروعات جديدة، فسوف يأتي و يسألني عن كيفية إدارة الصين لها".

وأضافت أن "تجربة الصين في مكافحة التصحر تقدم نموذجا للدول النامية. وقد راقبت اتفاقية مكافحة التصحر عن كثب حالة صحراء كوبوتشي في الصين، حيث إن جهود مكافحة التصحر لم تقودها الحكومة المحلية فحسب، بل قامت بها الحكومات والشركات والأفراد أيضا والمجتمع ككل".

وفي الوقت الراهن، تولي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مزيدا من الاهتمام للجمع بين التقنيات الجديدة في الصين مثل استخدام تحليل البيانات الضخمة، والمنصة الرقمية، والخدمات السحابية مع تجربة إدارة الأراضي التقليدية، كما قالت جيا.

ولفتت إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أقرت أيضا بمبادرة الحزام والطريق التي اقترحتها الصين، مشيرة إلى أن مساحة شاسعة من الأرض بين الدائرة الاقتصادية الآسيوية والدائرة الاقتصادية الأوروبية تتأثر بالتصحر، و"يمكن للصين أن تفسح المجال كاملا لمزاياها وخبرتها في الحوكمة الإيكولوجية في هذه المناطق".

وفي حديثها عن الذكرى الـ٥٠ لاستعادة الصين مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، قالت جيا إنها تشعر أن الصين اكتسبت المزيد والمزيد من الاحترام في مختلف مجالات الخبرة.

وأضافت أنها ترى أيضا أن الصين أصبحت منفتحة بشكل متزايد على العالم، وأن الدولة تلعب دورا أكثر أهمية في المراحل متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة.

وقالت جيا إن العديد من الطلاب الصينيين المغتربين قد تقدموا بطلبات للحصول على تدريب داخلي في الأمم المتحدة، وبهذه الطريقة، سيتم إدخال المزيد والمزيد من الأفكار والنماذج والثقافة الصينية إلى الأمم المتحدة من جانب جيل الشباب.

أكدت هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية أن تجربة الإمارات في مكافحة التصحر والجفاف تمثل نموذجاً يحتذى في العمل الدؤوب والمتواصل على مدى أكثر من نصف قرن، محركاً رئيسياً لمنظومة عمل متكاملة لمكافحة التصحر وزيادة المساحات الخضراء وبناء نهضة زراعية كان التفكير فيها محض خيال.

وقالت الهيئة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف والذي يصادف ١٧ يونيو من كل عام، إن دولة الإمارات نجحت في استثمار مساحات شاسعة من الأراضي الصحراوية وتحويلها إلى مسطحات خضراء وحدائق ومزارع وعزب تنتج أجود أنواع الغذاء، كما أقامت العديد المحميات الطبيعية والغابات وتشجير المناطق المحيطة

بالطرق، وتجهيز المزارع وتوزيعها على المواطنين، حيث يوجد في إمارة أبوظبي وحدها حوالي ٢٤ ألف مزرعة ونحو ٢٥ ألف عزبة نظامية.

وأشارت إلى أن المساحة المزروعة بالمحاصيل زادت بشكل مطرد خلال السنوات الماضية لتصل إلى نحو ١٨٧١١ دونماً مزروعة بالخضراوات، بالإضافة إلى حوالي ٣٦٢٥٩ دونماً مزروعة بالمحاصيل العلفية في مختلف مناطق إمارة أبوظبي، حيث تعتمد هذه المساحات المزرعة أفضل الممارسات الزراعية الموفرة للمياه وتحسين خصائص التربة.

واحتفالاً بهذه المناسبة، نظمت هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية والمركز الدولي للزراعة الملحية (إكبا) زيارة افتراضية عن بعد إلى متحف الإمارات للتربة، وذلك من خلال البث المباشر عبر «فيسبوك»، حيث تم عرض تقنيات توفير المياه في البيئات الصحراوية، وتقنيات إدارة الري لأشجار النخيل بهدف التوعية بمتطلبات استدامة المياه والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

وأوضحت الهيئة أن قطاع الزراعة والغذاء في إمارة أبوظبي يحظى بعناية خاصة من القيادة الرشيدة باعتباره إحدى ركائز التنمية الشاملة والمستدامة ومحوراً رئيساً في رؤية حكومة أبوظبي ٢٠٣٠، لتحقيق تنمية زراعية مستدامة، تضمن الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية، والحد من الممارسات الضارة بالبيئة

كما تحرص الهيئة على تجربة زراعة بعض المحاصيل العلفية التي تناسب البيئة المحلية وتتحمل الظروف المناخية وتوفر استهلاك المياه بهدف تقديمها للمزارعين وحثهم على زراعتها كبدائل للأعلاف التي تستنزف المخزون الحيوي من المياه بهدف تأمين أفضل الأعلاف اللازمة لتنمية الثروة الحيوانية، مع ضمان التوازن البيئي والمحافظة على ثرواتنا الطبيعية من التربة والمياه.